الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله
بالاستفعال ان السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي
له ان يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم اذ لا فرق
والتاء مبتدا والخبر محذوف اي والتاء مطردة الزيادة او فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد
التاء وفي التانيث متعلق بالمخبر ان قدرت التاء مبتدا وبالفعل ان قدرتها فاعلا ثم قال
والهاء وقفا كلمه ولم تره يعني ان الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت ليست
حروف الزيادة وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها والتحقيق ان هاء السكت ليست
حروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت جيء
بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي **الاعراب** والهاء مبتدا
محذوف الخبر او فاعل محذوف الفعل كما تقدم في قوله والتاء ووقفا مصدر في موضع
الحال من الياء اي موقوفا او مفعول له اي تزاد للوقف ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف
القول اي كقولك لمه وقد اجتمع في هذا اللفظ اعني كلمه وهو على حذف القول ثلاثة
احرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد لغزت
هذا اللفظ في رجز وهو ۞ يا قارئ الفية ابن مالك ۞ وسالكا في احسن المسالك ۞
في اي بيت جاء من كلامه ۞ لفظ بديع الشكل في انتظامه ۞ حروفه اربعة تضم وان تشا فقل
ثلاث واسم ۞ وهو اذا نظرت فيه اجمع ۞ مركب من كلمات اربع ۞ وصار بالتركيب
بعد كلمه ۞ وقد ذكرت لفظه لتفهمه ۞ ثم قال
واللام في الاشارة المشتهرة يعني ان اللام تطرد زيادتها ايضا مع اسم الاشارة
نحو ذلك وتلك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء ثم قال
وامنع زيادة بلا قيد ثبت ۞ ان لم تبين حجة كحظلة يعني
ان كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته الا اذا قام على زيادة
دليل من اشتقاق او غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم يكن في موضع اطراد زيادة النون لقولهم
حظلة الابل

لقولهم حظلة الابل بكسر الظاء اذا اكثرت من اكثر الحنظل وهو نوع من الشوك بسقوط
النون وفي حظلة دليل زيادتها في حنظل وامثال ذلك كثيرة
مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز
ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل واصله تتبين فحذف احدى التاءين وحجة
على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على انه مضارع مبني للمفعول مضارع بين وحجة
على هذا نائب عن الفاعل **فصل** في زيادة همز الوصل هذا الفصل
هو تتميم لباب التصريف لانه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف
بهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام والى تعريفها اشار بقوله
وهمز الوصل لا يثبتوا الا اذا ابتدي به ان سقوطها
يعني ان همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما
سميت همزة وصل اتساعا لانها تسقط في الوصل وقيل لان الكلمة التي قبلها تتصل
بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن
وفهم من قوله همزا ان همزة الوصل اوتي بها همزة خلافا لمن قال هي في الاصل الف وفهم
من قوله همز ان همزة الوصل اوتي بها همزة خلافا لمن قال هي في الاصل الف وفهم من
قوله سابق انها لا تكون الا اولا وفهم من قوله لا يثبتوا الا اذا ابتدي به ان سقوطها في
الوصل واجب وقد تثبت في الوصل ضرورة **الاعراب** وهمز مبتدا وسابق نعت
له وخبره في المجرور قبله ولا يثبته جملة في موضع النعت ايضا لهمز والا ايجاب
للنفي والعامل في اذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء مبنيا للمفعول
فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وفتحها فيكون فعل امر والواو ضمير
الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح **قال** امر للجماعة بالاستثبات
وهو تحقيق الشيء ثم انتقل الى مواضعها وهي ستة مواضع اشار الى الاول
منها بقوله **وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة نحو انجلا**

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)